

الاسم و اللقب: دلال جابري

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ

التخصص: علم اجتماع تنظيم و عمل

القسم: العلوم الاجتماعية

جامعة : - محمد الشريف مساعدي- سوق أهراس

الموضوع : مطبوعة دعم بيداغوجي

المقياس : الحوكمة و اخلاقيات المهنة

المستوى :الثالثة علم اجتماع

الوحدة :الاستكشافية

البرنامج

المحور الأول : الحوكمة

1. دوافع الاهتمام بالحوكمة.
2. الحوكمة :التأصيل اللغوي و المفاهيمي.
3. نظريات الحوكمة.
4. آليات الحوكمة.
5. نماذج الحوكمة في العالم.
6. الحوكمة في الشركات الجزائرية.

المحور الثاني : أخلاقيات المهنة

1. أخلاقيات المهنة :التأصيل اللغوي و المفاهيمي.
2. أسباب الحاجة إلى الحوكمة.
3. نماذج لأخلاقيات بعض المهن.

المحور الأول : الحوكمة

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا نتيجة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم أعقاب الانهيارات مالية والمحاسبية خلال التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا 2002 ثم الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المؤسسات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك

المؤسسات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك

ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية وانتقالات ر و وس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبق، ودفع اتساع حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من المؤسسات في الأزمات المالية. كلها عوامل جعلت من الظروري اللجوء الى الحومة كخيار استراتيجي لمواجهة الواقع , و يمكن ان نوضح ذلك ف العنصر التالي:

دوافع الاهتمام بالحوكمة.

الحوكمة مفهوم حديث تبلور نتيجة تطور جملة من النظريات الحديثة , و من اهم دوافع الاهتمام به ,نذكر:

- تطور البيئة الاقتصادية والاجتماعية و التنظيمية .
- التوجه نحو الفصل بين المسيرين و الادارة.
- تطور الشركات و كبر حجمها.
- التوجه نحو الفصل بين المسيرين و الادارة نتيجة اتباع المنهج التسييري في الادارة.
- بداية الاهتمام بتوجيه الاهداف لصالح اصحاب المصالح في الشركة.
- الازمات الاقتصادية :
- أزمة كساد 1929 (الكساد العظيم) , و التي كانت نتيجة الانحرافات و الممارسات الغير الأخلاقية و عدم وجود حوكمة و شفافية , فكان هبوط الأسعار و انهيار الاقتصاد الأمريكي ثم الأوروبي .
- 1987 أزمة الاثنين الأسود : نيويورك نتيجة انهيار أسعار الأسهم مما جعل العديد من الشركات تتجه نحو المضاربة المالية على المساهمين .
- 1999 أزمة دول جنوب شرق اسيا نتيجة ممارسات منحرفة في الاسواق المالية دون علم المساهمين .(ازمة ركود ل5 سنوات) .
- 2009 : التي تعود الى 2006 أزمة القروض العالية المخاطر , (ازمة الرهن العقاري بامريكا الذي كلف الاقتصاد الأمريكي خسائر كبيرة , نتيجة عدم الكفاءة و غياب الرقابة و عدم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب .
- عدم تطبيق أنظمة الحوكمة بشكل سليم.
- الاقتناع بضرورة ضبط العلاقة بين الأطراف التي لها علاقة بالشركة .

الحوكمة :التأصيل اللغوي و المفاهيمي.

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية سنة 2000 م، وهو

" GOVERNANCE" باللغة الإنجليزية، ويعود أصل كلمة " GOVERNANCE " أحد المحاولات العديدة لترجمة مصطلح التي تعني قيادة سفينة أو دبابه " kubernan " 1 إلى اللغة اليونانية حيث قد استخدم هذا اللفظ في القرن 13 م في اللغة الفرنسية القديمة كمرادف لمصطلح الحكومة والتي تعني فن أو طريقة الحكم، ثم استخدم كمصطلح قانوني في اللغة الفرنسية سنة 1478 (gouvernement)

من خلال هذا الرصد للتطور التاريخي فإنه لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح باللغة العربية إلا أنه بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين ذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة المؤسسات من ضمن عدد من المقترحات كحكم المؤسسات، الحكمانية، حاكمية المؤسسات، حكومة المؤسسات، لكنه سرعان ما تم استبعاد كل من حكم المؤسسات وحاكمية المؤسسات لما للأولى من دلالة أن المؤسسات هي الحاكمة أو الفاعلة أما الثانية فقد يحدث استخدامها خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحكمية" والتي تنطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة، ومن ثم فإن حوكمة المؤسسات تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطبق على معاني الحكم والرقابة، كما وقد استحسنه عدد من المتخصصين في اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أما المصطلح المستعمل على مستوى الخطابات هو الحكم الراشد.

تعريف حوكمة المؤسسات

1- لغتنا:

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة

:والحُكْمُ بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه2
1-1- الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛

1-2- الحُكْمُ: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛

1-3- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛

1-4- التَحَاكُمُ: طلب العدالة خاصة عند الانحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.
2-اصطلاحاً:

تعددت التعاريف والمفاهيم المقدمة لحوكمة المؤسسات من طرف الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية بحيث تنوعت لتتدخل في الكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لذلك لا يوجد تعريف موحد نتيجة تداخلها في النواحي التالية:

تعريف الحوكمة من وجهة نظر المنظمات والهيئات الدولية:

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين .

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل،

ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ": وبمعنى آخر،

فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية:

هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجته إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالى بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوم لحوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والأسلوب الناجح لممارسة السلطة لتحقيق الأهداف المسطرة لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة والفعالة للاستخدام الأمثل لموارد وأصول الشركات والمؤسسات. وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هيكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

أعزائي الطلبة : إن ما ورد في المحاضرة هو غيض من فيض , أوجهكم إلى البحث و القراءة , و ما قدمته لكم هو نواميس وجهات تعينكم في الفهم و تكوين فكرتكم الخاصة حول الموضوع .

ملاحظة :

أعزائي الطلبة :

تجدون في المحاضرات المرفقة بعض العناصر والنقاط الإضافية تم إدراجها لتدعيم ما تم التطرق له في المحاضرات التي كانت بشكل حضوري .

و عليه فان أسئلة امتحان في المادة تكون بالدرجة الأولى مبنية على ما تمت مناقشته في المحاضرات التي كانت حضورية .

